الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNRISD
UNITED NATIONS RESEARCH INSTITUTE FOR SOCIAL DEVELOPMENT

وجهات نظر من المنطقة العربية

نحو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

تموز/يوليو 2025

E/ESCWA/CL2.GPID/2025/Policy brief.6

ثلاثة عقود بعد كوبنهاغن:
تصويب الأجندة الاجتماعية في المنطقة العربية

بعد مرور ثلاثين عاماً على إعلان كوبنهاغن الذي يدعو إلى القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتِجة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، تقف المنطقة العربية على مفترق طرق. فرغم التقدّم المتواضع الذي حققته في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية، لا تزال عدم المساواة فيها صارخة، والحوكمة ضعيفة، والعمالة غير الرسمية واسعة الانتشار، والصراعات مستمرّة، والضغوط المناخية متنامية. ويعاني الملايين من سكان المنطقة من تجزئة الخدمات ونقصها للتمويل، ومن عدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والنزوح القسري بسبب الصراعات أو العوائق الاقتصادية.

عَقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في أيار/مايو 2025 بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية جلسة التشاور الإقليمية العربية في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. جمعت الجلسة باحثين وقادة من المجتمع المدني وخبراء في السياسات وممارسين في مجال التنمية من جميع أنحاء المنطقة. وخَلُصت إلى توافقٍ قويٍّ على نموذج في التنمية المستدامة أساسه القِيَم وقوامه العدالة، ودعت إلى تحقيقه.

يلخّص هذا الموجز أبرز الأفكار والتوصيات السياساتية التي قدّمها المشاركون، والتي تتطرّق إلى موضوعات ذات أولوية تتعلّق برؤية مشتركة لعقد اجتماعي جديد.

ولم يكن مشروع الإعلان قد صدر خلال جلسة التشاور، فانطلقت المناقشات من «المسودّة الأوليّة» للإعلان وورقة «الأفكار».

التحديات الرئيسية في المنطقة

1. تعميق عدم المساواة وتآكل المسؤولية العامة

أصبح عدم المساواة السمة الرئيسية للمنطقة العربية، في الدخل والثروة وبين الجنسين، وفي الوصول إلى الخدمات العامة. والمنطقة من أكثر مناطق العالم معاناةً من عدم المساواة، حيث يؤدي التركيز المتزايد للثروة والسلطة إلى السخط الاجتماعي وتدهور نتائج التنمية البشرية.

وعدم المساواة فيها ليس عرضياً؛ بل منظَّم. فالدول تقدِّم عدداً أقل من الخدمات والسلع العامة مع أنّها تلبي احتياجات الأثرياء، وترزح تحت وطأة سياسات التقشّف، وضغوط المؤسسات المالية الدولية، والشروط الاقتصادية التي يفرضها المانحون. وقد أدى غياب الخدمات العامة إلى نوع من الفراغ، وأصبحت محاولات ملئه مجزّأة. وأصبحت الحماية الاجتماعية تُختزل بالاستهداف الضيّق، بدلاً من أن يُعترف بها كحق عالمي. ومن المحرِّكات الأخرى لعدم المساواة الصراعات والاعتماد المتزايد على المساعدة الإنمائية والمعونة الإنسانية.

وقد أُجمع على أن المنطقة يجب أن تستعيد دورها في توفير المنافع العامة وأن تُعيد توزيع السلطة والدخل والثروة. ويتطلّب ذلك أنظمة شاملة وقائمة على الحقوق في الحماية الاجتماعية، واستثمارات عامة مجدية في إنشاء بنية أساسية عامة للرعاية الصحية والتعليم والرعاية العامة تتّسم بالجودة العالية وتكون متاحة للجميع، والتزامات مؤكّدة بردم الفجوات بين الريف والحضر، والطبقات الاجتماعية، والجنسين. والتكامل الإقليمي الهادف هو أيضاً وسيلة لمكافحة عدم المساواة والحدّ منه.

2. عدم تمكين الشباب، والعمل في القطاع غير النظامي، ونقص النمو

يشكِّل الشباب غالبية السكان في المنطقة العربية، وهم مع ذلك من أكثر الفئات استبعاداً من التوظيف في القطاع النظامي، وصنع القرار، والمناقشات الهادفة حول مستقبل آمن. وقد سلّطت المشاورات الضوء على النقص المزمن في الوظائف اللائقة والجيدة، وعلى غياب استراتيجيات التشغيل الوطنية ذات المصداقية.

وشدّد المشاركون على ضرورة أن يكون العمل اللائق في صميم أي استراتيجية إنمائية. ويشمل ذلك:

- توسيع نطاق الحماية للعاملين في القطاع غير النظامي وتمكينهم من الدخول في مفاوضات جماعية، ومن الاستفادة من الحق المعترف به في حرية تكوين الجمعيات.
- إيجاد وظائف في القطاع الأخضر واقتصاد الرعاية يمكن وصول الجميع إليها.
- تشجيع التعاون مع القطاع الخاص ومساءلته عن مساهمته في الإدماج الاجتماعي وحماية حقوق العمال.
- وضع خطط وطنية لتشغيل الشباب أساسها الكرامة وليس فقط الإنتاجية.

3. ضعف الحوكمة، وتقلّص الحيّز المدني، واختلال العقد الاجتماعي

ثقة المواطنين في المؤسسات آخذة في التآكل، بسبب الفساد، والإقصاء عن الساحة السياسية، وقمع المعارضة، والإفتقار إلى آليات المشاركة. والفضاء المدني في تقلُّص، وهو معدوم في بعض البلدان، وحتى الحريات الأساسية للتعبير وتكوين الجمعيات في خطر.

وقد شدّد المشاركون على أن التنمية، إذا لم تقترن بالديمقراطية والمشاركة الحقيقية الهادفة، تكون تنمية جوفاء. وعلى العقد الاجتماعي الجديد الذي سيُناقش في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

استعادة المساءلة والحوكمة القائمة على المشاركة، مع تعزيز مشاركة العاملين.

الاعتراف بالمجتمع المدني التمثيلي ودعمه باعتباره جهةً فاعلة مشروعة في مجال التنمية.

إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، على أساس الحقوق والاستجابة وليس المحسوبية.

إعادة بناء عقد اجتماعي يعمل على إعادة توزيع الدخل والموارد بفعالية ونزاهة من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة، كما يعمل على توفير خدمات عامة تحويلية.

4. الصراع والاحتلال

تواصل الحرب والتشريد والاحتلال تقويض التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان واليمن. وقد أعرب المشاركون بوضوح عن أنّ التنمية المستدامة لا تكون بدون السلام والعدالة. وأجمعوا على أنّ هذا الشرط يجب أن ينطبق بشكل خاص على دولة فلسطين حيث الإبادة الجماعية مستمرة.

وعلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التعاطي مع هذه القضايا من خلال:

إلقاء الضوء على الاستعمار الاستيطاني ومعالجة ما يَنْتُج عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان وتهجير واحتلال بشكل مباشر وفعّال.

وضع ميثاق عالمي للسلام الاجتماعي، يتضمّن أُطُراً للتعويضات وإعادة الإعمار والمصالحة.

الاعتراف بأنّ بناء السلام وتحويل مسار الصراعات نحو السلام هما من أركان التنمية التي يجب أن تترافق مع تخفيضات ملموسة في الإنفاق العسكري.

5. أزمة المناخ والفجوة الرقمية: أشكال جديدة من الإقصاء

يؤدي التدهور البيئي والصدمات المناخية، ومن ضمنها الجفاف والفيضانات وندرة المياه والأمراض، إلى تدمير حياة الناس وسُبُل عيشهم، لا سيّما أولئك الذين يعيشون في فقر وسكان الريف. غير أنّ سياسات المناخ لا تزال منعزلة عن الواقع وتكنوقراطية وبعيدة عن احتياجات المجتمع.

وتتسارع في السياق نفسه عمليات التحوّل الرقمي، لكنها لا تراعي مبدأ الإنصاف. وتهدّد الفجوة الرقمية، داخل البلدان وفي ما بينها، بترسيخ أشكال جديدة من الإقصاء.

وقد أكّد المشاركون على ما يلي:

يجب دمج العدل المناخي في الحماية الاجتماعية، خاصةً للعمال الريفيين وغير النظاميّين.

يجب عدم فصل العدل المناخي عن مكافحة عدم المساواة. فالطبقة الأغنى هي الأكثر تلويثاً للبيئة من خلال عاداتها الاستهلاكية والاستثمارية، لكنّها قادرة على تحمُّل تكاليف الحماية من مخاطر تغيُّر المناخ. أما الآخرون فلا يقدرون.

يجب أن تعود حوكمة البنية الأساسية الرقمية إلى الدولة ، مع توفير ضمانات ضد المراقبة والاستبعاد.

يجب استخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات الخوارزمية (خاصة في الاستهداف بالحماية الاجتماعية وتنفيذها) للنهوض بالتنمية الشاملة، بدلاً من تعميق التفاوتات.

يجب أن يتحوّل تمويل العمل المناخي عن القروض غير الميسَّرة، وهي الأكثر شيوعاً، إلى المِنح والقروض الميسَّرة وأدوات تمويل العمل المناخي المبتكرة.

إعادة إنتاج التعددية

اعتبر المشاركون أن «المسودة الأوليّة» للإعلان السياسي غير متصلة بالواقع، وتكنوقراطية، وتتجاهل الظروف المعيشية للكثيرين في المنطقة. وأعربوا عن قلقهم من أن يكرّر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الوعود السابقة بدلاً من الشروع في إحداث تغيير هيكلي. ورأوا أن إعلان القمة المقبل ينبغي أن يكون أكثر قوة وشجاعة من إعلان كوبنهاغن، ليتناسب مع تحديات اليوم.

ودعوا إلى:

- الاعتراف بالتجزئة في النظام المتعدّد الأطراف، وبالحاجة إلى إضفاء الطابع الشرعي عليه من جديد.
- إشراك الدول المحتلّة والمتأثِّرة بالصراعات والمنخفضة الدخل في المنطقة العربية في تشكيل السياسات العالمية، وليس فقط الدول المانحة ذات الدخل المرتفع.
- إدراج أهداف والتزامات واضحة ومحدّدة زمنياً – لا سيّما في ما يتعلق بعدم المساواة، وآليات للمساءلة، في أي إعلان نهائي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.
- إعادة التأكيد على الحق في التنمية، إلى جانب الالتزامات العالمية بتخفيف عبء الديون، وفرض ضرائب عادلة، والجهود الجادة لمعالجة السبب الجذري للهجرة وترسيخ العدالة في إطار الهجرة.

دعوة إلى عقد اجتماعي جديد - رؤية المنطقة العربية

أسفرت المشاورات أيضاً عن نداء جماعي لإعادة تشكيل العقد الاجتماعي، ليس من خلال عمليات تنطلق من أعلى الهرم إلى القاعدة، ولا من خلال إصلاحات تقودها الطبقة الحاكمة، بل من خلال الاستماع إلى المجتمعات، وترسيخ التنمية في الواقع المُعاش، واعتماد رؤية تعدّدية محورها العدالة. وتبرز الحاجة إلى عقد اجتماعي عالمي يأخذ في الاعتبار التفاوتات وعدم توازن القوى بين البلدان التي تهيمن على السياسات والخطب الإنمائية والبلدان التي تتلقّى المساعدة الإنمائية.

ولا بدّ للعقد الجديد من:

- الإقرار بأنّ الكرامة والمساواة غير قابلتين للتفاوض.
- التعامل مع الرعاية والتضامن والتوازن البيئي باعتبارها من أساس الازدهار.
- استبدال النماذج الاقتصادية القائمة على استخراج الثروات بأنظمة شاملة قائمة على إعادة التوزيع.
- تمكين الجهات الفاعلة المحلية وترسيخ المساءلة في المجتمعات المحلية.
- عدم قياس النجاح بالمتوسطات، بل برفاه الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

نحو اتخاذ إجراءات فعّالة

أمل المشاركون في أن تشكِّل نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مبادرة جادّة وجريئة لمعالجة مشاكل التنمية الأكثر إلحاحاً في المنطقة العربية (والعالم)، والتشجيع على إحلال السلام العادل والمستدام، وإعادة توزيع القوى بشكل مُجْدٍ.

2500526A